استجلاء الملامح الطائفية في بناءات دول المشرق العربي: مشهد التفكك

بقلم: د/ محمد شاعة*

ملخص

أثبتت العقود الأخيرة بشكل واضح أن المجتمعات المشرق العربي قد غدت أكثر طائفية، ونُسبت العديد من الصراعات الحالية في المنطقة إلى الطائفية، وتسييس الهوية الإثنية والدينية.

وتوفر الخطابات الطائفية نقطة تجميع عاطفية بهدف التعبئة الشعبية، كما تلجأ إليها وبسهولة الفواعل المنخرطة في النزاع لتحقيق أهدافها. في حين إن تصاعد العنف الطائفي الذي ترعاه جهات خارجية يشكل بالفعل تهديدا وجوديا للدول الهشة.

تميل الدولة التسلطية إلى تشجيع الاحتماء بالهويات التي لا تتماشى مع الدولة القومية، مثل الطائفة أو العرق أو القبيلة، لضمان استقرار النظام السياسي. وإن نوعية الصراع الطائفي الذي نشهده حاليا هو بالتالي أحد أعراض الصراع السياسي وليس سببا له. لذا تحتاج المجتمعات العربية إلى تفعيل قيم التعددية وحماية الحقوق المدنية، مما يسمح بإنشاء فضاء للحرية العامة للتعبير عن الرأي والهوية، وتحتاج الدولة الأمة إلى اكتساب الشرعية لتجنيبها التفكك.

Abstract

The recent decades has demonstrated clearly that Arabic Mashrek societies are more sectarian, Many of the current conflicts in region have been attributed to sectarianism, a politicization of ethnic and religious identity.

Sectarian discoures provide an emotional rallying point for

* أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف/ المسيلة، الجزائر.

popular mobilization, and are easily leveraged by actors involved in the conflict to achieve their goals. The rise in sectarian violence sponsored by external actors poses an existential threat to these already-fragile states.

Authoritarian State tends to encourage recourse to identities that do not align with the nation-state, such as sect, ethnicity, or tribe, to ensure the stability of the political system. Sectarian conflict of the kind now witnessed is thus a symptom of political conflict rather than a cause. So, Arab societies need to activate the values of pluralism and protect civil rights,wich allows the establishment of a free public space for expression of opinion and identity, and the nation state needs to be re-legitimised to prevent it from disintegrating.

مقدمة

يستبطن المشرق العربي مناطق تتسم بوهن أساسات الدولة ومحدودية تحكمها في إدارة العنف، وفي بعض الأحيان تبلغ فيها النزاعات الاجتماعية الذروة القصوى، في حين تنعدم الثقافة السياسية التعددية، بحيث أصبح بمقدور قوى الإرهاب والتطرف أن تفرض نظامها الداخلي. وساهمت أزمة الدولة الأمة في دفع الجماعات إلى إعادة تأسيس هوياتها المختلفة وإبداع سماتها المميزة، وتبعا لذلك غدت بلدان المشرق العربي مهددة بالتفكك الطائفي.

وأصبح "الحس الطائفي" قيمة راهنة وجلية، بالنظر إلى هشاشة الرموز السياسية الوطنية ذات القدرة التعبويّة، في مواجهة بعض الأنظمة التسلطية التي تسعى إلى إعادة بعث وإحياء النعرات العصبية، وتطييف المجتمع وفق نمط عدائي مفرط.

ومن آثار هذه المشكلة عجز بعض الدول الوطنية المتزايد عن التعبير عن هوية قومية وثقافية جامعة، مما يفسر ظواهر انفجار الخصوصيات والتمايزات، والالتزام بالولاءات والانتماءات الضيقة، وانعكس هذا الأمر في تنامي ظاهرة التيارات القومية المتطرفة والطوائف الدينية المنغلقة، وتعاظم خطر التمايز بين الدعوة إلى القيم الجمهورية أو الوطنية (التعلق بالأمة في حدودها السياسية والقومية) وتبني النظرة

الطائفية ومنطق الأقليات (تعويض القيم القومية بقيم الطوائف والأقليات). وتشهد الساحة العربية حدة مضاعفة لهذه المشكلة المطبوعة بتزايد القلق من تأثيرات عملية التطييف على واقع الكيانات القطرية الهشة، خاصة في ظل غياب نظام إقليمي عربي فعال.

وإذا استمر مسار مذْهَبَةِ الصراعات الإقليمية، فإن المنطقة العربية قد تعرف المزيد من تشويه الدولة، على نحو يفضي إلى صعوبة التمييز بين الدولة ومكوناتها، وهذه صورة لأزمة بناء الدولة بكاملها؛ ففي المجتمعات الطائفية تطرح فكرة المواطنة بقوة، أي طبيعة انتماء الفرد إلى الدولة، وعادة ما تلعب الطائفة دورا وسيطا بين الدولة والفرد، وهذا ما يعيق تطور دولة المواطنين، كما أن سياسات التطييف تُخرب مفهوم التعددية وتمنع تشكل نسيج الدولة الطبيعي وتطوير التلاحم المجتمعي. ويغدو الفرد مرتبطا بطائفة ما قبل قومية غير منسجمة اجتماعيا، وبالتالي نجد الطائفة تتأسس كجماعة بين الفرد والدولة، ويتأسس على إثر ذلك توازن طائفي كبديل للتعددية ومفهوم الجماعة القومية، وهذا ما يحيطنا دوما بمخاطر الحروب الأهلية.

الإشكالية البحثية: تؤسس سياسات التطييف لقوة الدولة المادية وتشل قوة دولة المؤسسات، وعليه تتأسس الدولة على حدود قوة الجهاز القمعي، لصيانة وحدة الدولة من دون تطوير التماسك الداخلي، وهذا التوجه يقود إلى زيادة تسييس التعددية الطائفية والاحتماء بها عوضا عن الالتجاء إلى صفة المواطنة. وتدقيقا لهذه الفكرة يمكن طرح السؤال الآتي:

- هل ستدفع سياسات تطييف المجتمع إلى تفكيك وتجزئة البناءات الراهنة لدول المشرق العربي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- فيم تتمثل الدعائم النظرية المُعِينة في فهم طبيعة العلاقة بين النزاع الطائفي وخصائص التركيبة المجتمعية العربية؟

- ماهي المتغيرات والمحددات المفسرة لمنشأ ظاهرة الطائفية السياسية في بلدان المشرق العربي؟

- هل أصبحت سمات الزمن العربي هي التفكك والتجزؤ الدولاتي (ضياع الهوية الوطنية) والتفكك الطائفي (ضياع الموجهات)؟

- هل يحتاج بناء الدولة الراهنة إلى إعادة التفكير في نماذج حكم مستجدة بغية تفعيل سياسة التكامل والتوافق داخل المجتمع العربي؟

الفرضية المركزية: إذا تحولت الطائفية إلى مبدأ سياسي، فهذا يعني اندماج الخيارات السياسية بالمصالح الطائفية على نحو يُنذر بزعزعة بناء الدولة.

إن هذه الفرضية تشير صراحة إلى الصلة الوثيقة بين الطائفية والدولة القومية، ووفقا لهذه النظرة فإن الإيديولوجيات الطائفية تعلن أن جماعتهم ينبغي أن تهيمن على الدولة، رغم أن هذه الأخيرة قد تضم جماعات أخرى ترفض هذا النمط من الهيمنة، وتقاومه بأساليب شتى تُهدد حتى بتفتيت الدولة ذاتها.

الإطار النظري: نحتاج إلى عدد من الوسائط النظرية بهدف تطوير مستويات فهمنا وتفسيراتنا للظاهرة محل الدراسة، وقد وقع اختيارنا على مقاربات نرى فيها ارتباطا وثيقا بموضوع الطائفية والأقليات، وهي:

المقاربات البنائية: تتمتع هذه المقاربات بجاذبية كبيرة بين دارسي العلوم السياسية، إذ تهتم بدراسة عنصر الهوية الذي احتل مرتبة متقدمة في سلم انشغالات الأكاديميين وصناع القرار معا، في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، كما أن المفاهيم الجوهرية للبنائية، مثل التداول والخطابات والمعايير والمعتقدات والهوية المجتمعية، أصبح يُستشهد بها كثيرا في النقاشات حول العولمة وحقوق الإنسان والسياسة الأمنية. وتفحص البنائية طرق الاستجابة التي تتعامل بها الفواعل السياسية (الدول) مع المطالب والمؤسسات الهوياتية، بعدما تزايدت حدة قضايا الأقليات والانفجارات الطائفية الداخلية التي شهدتها الدول في السنوات الأخيرة.

نظرية المجتمعات التعددية: تقترن بفكرة أن المجتمعات التعددية التي تتميز اجتماعيا وثقافيا، كانت موحدة من خلال التعايش الاقتصادي (الاعتماد المتبادل) والهيمنة السياسية لجماعة واحدة، ولكنها فيما عدا ذلك كانت منعزلة

اجتماعيا ومميزة قيميا، وأنها تفتقد الإرادة الاجتماعية المشتركة. ومنه ترتبط الجماعات ببعضها بعضا بواسطة نظام سياسي يستخدم القوة القسرية للدولة والشرطة والجيش، وأنّ مثل هذه المجتمعات هي حقيقة منقسمة على نحو عميق. أما المجتمع التعددي النموذجي فيتشكل من جماعات ستتوحد بفضل منظومة واسعة وفعالة لميادين متمايزة عرقيا وطائفيا.

وستتم الإجابة عن مشكلة البحث واختبار الفرضية وفق خطوات منهجية تسمح لنا بتسليط الضوء على مضمون النزاع الطائفي وعلاقته بالتركيبة المجتمعية في المشرق العربي، ثم نُعرِّج على الأسباب الداخلية والخارجية المُشكِّلة لأرضية الطائفية السياسية، لنصل في الأخير إلى الوقوف على مشهد التفكك المُرتقب لدول المشرق العربي، الذي من المحتمل تجنّبه باستحداث نماذج حكم مناسبة للواقع العربي.

أولا/ تشخيص الطائفية: الوسائط النظرية والتركيبة المجتمعية العربية

توفر الأطر النظرية للباحث صندوق أدوات مفاهيمي غني ومفيد لفهم مختلف أبعاد النزاع الطائفي، وتعزيز قدرة التوقع بمآلاته المستقبلية، ولكن الأهم يكمن في دراسة مدى انطباق تلك التحليلات على حالة الطائفية في النسيج الاجتماعي للدول العربية.

1ـ النزاع الطائفي: طروحات نظرية

تُعد الطائفية مفهوما متعدد المعاني يفتقر إلى الدقة، ويُراد من هذا المفهوم اليوم أن يَنسِب إلى مجموعة اجتماعية معينة واقعا يتجاوز أي هيكلية سياسية. ويُستنبط هذا الواقع طبقا لمعاينة خصائص مشتركة بين كل أعضاء المجموعة التي تُمنح اسما معينا (اسم الطائفة). وعلى عكس العرق، لا توصف الطائفة استنادا إلى معايير بيولوجية، إذ تُفضل عليها عموما المعايير الثقافية كاللغة والتاريخ والعقائد والعادات، وخصوصا حس الانتماء المشترك.

برز هذا المفهوم على يد الأنثروبولوجيا لتحليل المجتمعات البدائية، وامتد إلى علم السياسة امتدادا تصعب السيطرة عليه، ويجري اليوم استعماله إما ضمن منظور تنموي وما بعد تنموي لوصف سيرورات بناء الدولة والوطن وحركات المقاومة

المرافقة لهما، وإما ضمن حقل السياسة المقارنة للإحاطة بأنماط اندماج الأقليات في المنظومة السياسية. وفي كلتا الحالتين، قد يفترض هذا المفهوم مسبقا أنه يجب أن تقوم التجمعات السياسية على أساس إثني أو طائفي، مما يجعل من الطائفية إحدى مكونات التعبئة السياسية وكذا بناء المنظومات السياسية، ويفضي بذلك في الحالات القصوى إلى التصفية الطائفية، بمعنى تعديل تشكيل التجمعات السياسية قسرا؛ لإعطائها هوية طائفية متجانسة وفريدة. بينما ومن زاوية أقل راديكالية، تهدف الطائفية إلى ترميم شعور الفخر لدى مجموعات تشعر بالمهانة والتهميش، وتُلبسها أيضا ثوب الشرعية على مطالبها[1].

ويُشكّل إثبات الهوية واقعا يسبق أي اندماج في اللعبة السياسية، وهو ما يستجيب لضرورة معرفة الدور الذي يؤديه الفرد في أي عملية تفاعلية، غير أن الأطراف الفاعلة قد تعيش تناقضات في الهوية بسبب تعددية الانتماء والمرجعيات. في حين أن الهويات السياسية الأقوى هي التي بمقدورها مقاومة كل أنماط الاندماج، وتدفع الفرد إلى التمسك بمنظومة قيمية ترسخ التميز والاعتداد بالنفس، ويتجلى ذلك في احتمالية التمثل بقضية كبرى وبقادة يتمتعون بالكارزمية، ومن خلال الولاء لحزب أو عائلة سياسية مع إمكانية توظيف المشاعر الطائفية في الولاء للطائفة. وبالمقابل، يغدو إثبات الهوية السياسية الوطنية (الولاء الوطني) أسهل عندما لا تتناقض مع أشكال أخرى من الولاء[2]، أي عندما يجري تقارب حقيقي بين الهويتين السياسيتين: الطائفية والوطنية، فيما يتصل بروابط الثقافة واللغة والمذهب والدين، فضلا عن التوزيع العادل للثروة بين مختلف المكونات المجتمعية.

ونأتي فيما يلي إلى عرض التحليلات التي يقدّمها المتخصصون في العلوم السياسية بغية فهم وتفسير أسباب النزاع الطائفي، ويتم هذا بالاعتماد على ثلاثة نماذج نظرية كبرى:

(1) - غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، هيثم اللمع (مترجم)، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص10-11.

(2)- هرمية، ص409.

أ ـ المقاربة الإثنوواقعية:

تعتبر الواقعية الدولَ هي الفاعل الرئيسي في الساحة الدولية، وهي رؤية تجعل من بقية الفواعل الأخرى مجرد أدوات في يد الدول، غير أن بعض الدارسين طالب بتغيير سلم الواقعية، حيث اقترح بأن تتعدى الواقعية إطار الدولة لتدرس ما يحدث داخلها؛ لذا برزت فئة من الواقعيين الذين يدرسون التراعات الإثنية المنشغلين بتطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم، ومن هنا نشأ الإثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة التراعات الإثنية على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب التراع الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق وعلاقته بحدوث التراع.

وحسب دافيد لاك David Lake هناك نوعان من القلق يمكن تحديديهما:

-الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.

-القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية، حيث إن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى، خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم بحالة الفوضى، فعندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء بسبب انهيارها أو فشلها، أو بهدف خلق جو من اللااستقرار يُفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية، وهنا بالطبع تحدث الفوضى.

ويصرح لاك دائما بأن الفوضى ليست ناجمة فقط عن غياب الوسائل وانهيار البنى، بل من الممكن أن تكون نتيجة لغياب إرادة الدولة في فرض احترام النظام، فالتوترات الإثنية تُولِّد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى، وحينها نكون أمام مفهوم المأزق الأمني[1].

(1)- سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، الجزائر) 2010، ص34.

قبل دراسة المعضلة الأمنية في التراعات الإثنية[1]، تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الواقعية والإثنواقعية يؤسس للانتقال الأنتولوجي الذي جعل من الجماعة الإثنية قاعدة للتحليل، ويعني هذا أنه من الآن فصاعدا صارت "الجماعات الإثنية" هي القواعد الأساسية للتحليل، وهذا التكيف ضروري؛ لأن الدول لا يمكن أن تعتبر كوحدة تحليل في التراعات الإثنية؛ لأن الجماعات الإثنية هي التي تراقب وتحدد الجو السياسي. وحسب الواقعيين، يتميز النظام الدولي بالفوضوية؛ لأنه يفتقر إلى سلطة عليا تنظم سلوك الفواعل وتفرض الاتفاقات والالتزامات، فالفوضى في الواقع الإثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب وإنما لغياب سلطة شرعية، ووجود توتر بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف، وهي وضعية تؤدي إلى تعزيز وتغذية الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة، وفي نهاية المطاف تتجلى المعضلة الأمنية[2].

بـ المقاربة الليبرالية:

تساهم الليبرالية في فهم النشاط السياسي من خلال تسلطيها الضوء على كيفية اعتناق الأفراد للأفكار والمُثل (مثل حقوق الإنسان، الحرية، الديمقراطية)، وكيف يمكن للقوى الاجتماعية (الرأسمالية، الأسواق)، والمؤسسات السياسية (الديمقراطية، التمثيل)؛ من أن تؤثر مباشرة على قرارات صناع السياسة، فالليبرالية تطمح إلى فتح العلبة السوداء الخاصة بنشاط الدولة، وتركز على تأثيرات التنوع الفكري والمصالح والمؤسسات[3].

في الواقع، شهد المجال السياسي المحلي في كثير من الدول الليبرالية درجة كبيرة

---

(1)- لمزيد من الشرح حول العلاقة بين القومية والنزاع الإثني، يمكن الرجوع إلى: ستيفن ريان، "القومية والنزاع الإثني"، برايان وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث (محررون)، **قضايا في السياسة العالمية**، مركز الخليج والأبحاث (مترجم)، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2001)، ص178.

(2)- بلعيد، ص35.

(3)- محمد شاعة، **مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013)، ص63-64.

من التقدم، حيث تهتم المؤسسات بالنظام والعدالة، وارتبط نجاح الليبرالية بزيادة عدد الأنظمة الليبرالية، من ثلاثة أنظمة وجدت مع بداية القرن التاسع عشر (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)، إلى أكثر من مئة نظام موجود حاليا. رغم ذلك لازالت الشؤون الداخلية بحاجة ماسة إلى معالجة مشاكل عملية هامة، كتشجيع المواطن على المشاركة في الحياة السياسية، وتوزيع المنافع الامتيازية (الوظائف الهامة مثلا)، ومراقبة البيروقراطية، وتخفيض حجم البطالة، والاستجابة للطلب المتزايد المتعلق بالخدمات الاجتماعية، وتخفيض معدل التضخم، وبناء قاعدة متينة تستجيب للمنافسة الخارجية المتعاظمة[1].

ويعتقد أنصار المذهب الليبرالي-إيمانويل كانط وجيرمي بنثام- أن النظام الطبيعي قد أفسده قادة الدول والسياسات التي عفا عليها الزمن، ومن منطلق توجيهي يعتقد هذا المذهب أن تحقيق السلام يحتاج إلى إقامة عقد فيدرالي بين الأشخاص؛ لأن الدول الفيدرالية تمكنت من تحويل هويتها، من هوية مستندة على المصالح المتصارعة إلى فيدرالية أكثر سلمية. ويلاحظ أن هذه الخطط الرامية إلى تحقيق سلام دائم، تعني ضمنيا حماية العقد الاجتماعي بين أفراد المجتمع داخل الدولة، وبعبارة أخرى إخضاع الأفراد إلى نظام من الحقوق والواجبات القانونية[2].

ويعود حدوث النزاعات الإثنية حسب الليبراليين إلى العوامل الآتية:

-غياب منطق حقوق الإنسان عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة والأمن والكرامة ومحاصرة كل أفكار التنوع الإثني.

-غياب العملية الديمقراطية التي تمنع الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه أوطانهم.

---

(1)- Michael W. Doyle , "Liberalism And Foreign Policy", Steve Smith and Amelia Hudfield and Tim Dunne (Eds), **Foreign Policy: Theories, Actors, Cases**, (New York: Oxford University Press , 2008) P51-52.

(2)- تيموثي دن، "الليبرالية"، جون بيليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث (مترجم)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004)، ص318-321.

-عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة (العائدات الوطنية)، وتركّزها في يد قلّة تسمى النخبة، التي من شأن سياساتها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف.

-انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها، وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام، مما يدفع نحو تغذية النزاعات وتأجيجها واستمرارها[1].

ج- المقاربات البنائية:

تؤكد المقاربات البنائية أهمية تأثيرات الأفكار، وتعتبر أن مصالح وهويات الجماعات نتاج طيّع لعمليات تاريخية معينة. وقد أولى البنائيون عناية خاصة بالسياق السائد في المجتمع؛ لأن السياق يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويرسخ معايير السلوك المقبولة. وبالنظر إلى أننا نعيش في عصر نتعرض فيه المعايير القديمة للتحدّي، وأخذت الحدود -التي كانت يوما واضحة- في التلاشي، وأصبحت قضايا الهوية الأكثر بروزا؛ فليس من المستغرب أن ينجرّ الأكاديميون إلى مقاربات تضع هذه القضايا في قلب اهتماماتها. والواقع أن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة من المنظور البنائي هي كيف يمكن للجماعات المختلفة أن تحقق هويتها ومصالحها؟ ومع أن القوة ليست مستبعدة هنا، إلا أن البنائيين يؤكدون على كيفية خلق الأفكار والهوية، وكيف تتطور[2].

وفي سياق تركيزها على عنصر الهوية، تحرص البنائية على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها، وأصبح ذلك أكثر وضوحا مع بروز قضايا الأقليات، بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول إبان الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى اللعب على أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية

(1)- بلعيد، ص36.

(2)- ستيفن والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد...نظريات عدة"، منير كمال (مترجم)، **الثقافة العالمية**، العدد86، (1998/7)، ص16-17.

والطائفية من طرف صناع القرارات في تلك الوحدات السياسية[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه على المستوى المنهجي، استخدمت البنائية المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض المسائل مثل: حركية وسيرورة الأحداث الدولية، ومعتقدات وإدراكات الفاعلين ومواقفهم، ومسألة الهوية. وإلى جانب هذا المنهج، لجأت البنائية إلى الاستعانة بتقنية تحليل المضمون في تحليل الخطاب، لا سيما في قضايا الهوية، سواء ذلك الخطاب الرسمي الصادر عن صناع القرار، أو ذلك الخطاب السائد داخل المجتمع الذي يعبر عن مجموع القيم والمعتقدات المكونة لهوية مجموعة معينة من الأفراد[2].

2ـ النسيج المجتمعي العربي: أزمة عدم الاندماج

لا تُنتج الميزات التعددية في التكوين المجتمعي بشكل حتمي حالة التجزؤ والنزاع الأهلي، بل إن الاستثمار السياسي للعصبيات هو السبب الرئيس في توليد تلك الحالة وتثبيت ركائز المجتمع العصبوي[3].

تعاني بعض المجتمعات في المشرق العربي من عسر الاندماج وتقلص درجة التجانس الاجتماعي، بحيث تقوم الزعامة والسلطة على العصبية، وتتأسس العلاقات الاجتماعية وتنتظم مؤسسات التواصل والتبادل المجتمعي على القاعدة ذاتها[4]. والعصبية أو العصبة التي يقصدها ابن خلدون لا تعني مطلق الجماعة، وإنما الأفراد الذين تجمع بينهم رابطة الدم أو رابطة الحلف أو الولاء، بالإضافة إلى شرط الملازمة بينهم من أجل أن يتم التفاعل الاجتماعي، وتبقى مستمرة ومتفرعة بوجود هؤلاء الأفراد واستمرار تناسلهم، فينشأ بين أفرادها شعور يؤدي إلى المحاماة والمدافعة، وهم يتعصبون لبعضهم حينما يكون هناك داع للتعصب، ويشعر الفرد

---

(1)- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص324.

(2) - جندلي، ص328.

(3) - محمد جابر الأنصاري وآخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص51.

(4) - عبد المنعم حنفي، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**، ج1، ط2، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص46.

بأنه جزء لا يتجزأ من أهل عصبته. وقد لا تكون العصبية بالضرورة مبعث مشاكل اجتماعية طالما بقيت في حدود تفاعلاتها الطبيعية، غير أن المجتمع الذي يحصل فيه توظيف العصبيات سياسيا سيعرف لا محالة تراجعا وتآكلا في ولاء الناس للكيان الوطني، وهذا ما يفسر ميل بعض الفئات العربية إلى تعظيم ولائهم لعصبياتهم، وتفضيلهم لسوك الانغلاق والانكفاء على الذات؛ ولهذا فإن هيكل المجتمع المتطيف سياسيا يمثل بنية تحتية مثالية لإنتاج الفتنة والحرب الأهلية.

إن اليقظة القائمة على الهوية عنصر واضح في عملية التعبئة السياسية، وتظهر فعاليتها حتى في تركيبة النظام السياسي من خلال التشكيك في القدرة على بناء أمة؛ فهذه الأخيرة مفككة البنية كنموذج سياسي نتيجة عملية الانحراف نحو الميكرو خصوصيات، ونحو إعادة أبنية إمبراطورية، فضعف مصطلح المواطنية وأزمة الدولة في المشرق العربي وتراجع أشكال التعاضد الأفقية القادرة على بناء جماعة سياسية وطنية، هي أدلة على فشل يطال تشكل سجال سياسي كان بمقدوره أن يُرسي الإطار الدولتي والوطني في المنطقة العربية[1].

ومن الواضح أن المجتمع المُعرض لظاهرة التطييف هو مجتمع قابل لتصنيع الأقليات، ينهض كل منها على قوام ديني أو طائفي أو مذهبي أو قبلي...، مما يجر كل جماعة اجتماعية إلى التصرف بمنطق الهوية الفرعية والعلاقات التقليدية، وبذلك يتأسس المجتمع فاقدا للإجماع والتوافق السياسي حول الهوية الوطنية. وبالعودة إلى المجتمع العربي نجده يتخبط في نفس الظاهرة على نحو زاد من حالة الانسداد الذي يرجع إلى غياب صور أساسية تميز المجتمعات الحديثة، وهي:

أ- المواطنية: وهي علاقة سياسية مركزية في المجتمع الحديث، وقد عاد تعظيم شأن المواطنية إلى الظهور في القرن الثامن عشر مع الثورتين الأمريكية والفرنسية؛ فقد أصبحت تندرج في منظور مزدوج: معارضة الولاء على أساس أُسروي (ملكي)، الذي يفترض تبعية على أساس مُشخصن، وتثبيتا لاستقلال المجال السياسي، خاصة بالنسبة إلى المسألة الدينية. وترتبط الحقوق المواطنية بثلاث فئات

(1) - برتران بادي، **الدولة المستورَدة: غربنة النصاب السياسي**، شوقي الدويهي (مترجم)، (بيروت-الجزائر: دار الفارابي-منشورات آنيب، 2006)، ص335.

كبيرة من الثقافة الديمقراطية، وهي تشمل انخراطا فعالا في السياسة (الاهتمام بالشؤون العامة، وممارسة حق التصويت، ومشاركة طوعية في فعاليات الصالح العام)، وحب الوطن واحترام القانون، وتضامنا مع أعضاء المجتمع الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تنزع المفاهيم الرمزية القومية وفكرة المواطنية إلى أن تجعل من الهوية الوطنية صفة مجردة تُلقي إلى الظلِّ المظالِمَ الواقعة في الوضع الاجتماعي والحقل السياسي[1]. وبالتالي لا شيء يحمل الموطنين على عدم الطمأنينة إلى الدولة، أو تفويت الولاء لغيرها من المؤسسات العصبوية، وتعتبر هذه العلاقة السياسية القائمة بين المواطن والدولة ثمرة عقد سياسي، علما أن هذا العقد هو سمة النظام السياسي الديمقراطي[2].

ولا تزال هذه العلاقة السياسية تشهد المزيد من الضعف والهشاشة في النظام السياسي العربي، وبدل تقسيم المجتمع إلى مواطنين، تجري إعادة تقسيمهم وفق منحى عمودي عصبوي كأفراد ينتمون إلى أقليات، ونظرا إلى أن بنية الدولة في غالبية الأقطار العربية قائمة على حكم قَبَلي أو طائفي أو عشائري؛ فإن النخبة الحاكمة (مدنية أو عسكرية)، تتصرف على أساس عصبوي، الأمر الذي يدفع المجتمع العربي إلى الاحتماء بعصبياته، وتنشأ عقب ذلك مسألة الأقليات[3].

ب ـ المشروع الوطني: تفتقد المجتمعات العربية إلى وجود مشروع وطني يحصل حوله الإجماع السياسي، ويحقق مرتبة من الاتفاق العام على توليفة من المبادئ المرجعية والأهداف المشتركة، ويُرسّخ منظومة قيمية تحترم المنافسة الديمقراطية وتضمن استمرارها. ونظرا لغياب المشروع والثوابت الوطنية؛ تصبح كل المؤسسات القائمة فاقدة للشرعية الدستورية ولشرعية التوافق الوطني، وعليه ليس مستغربا أن تعرف الساحة السياسية العربية ظاهرة التراشق والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتكفير ما بين من يفترض أنهم قادة المشروع الوطني. وقد ينجم عن هذا الوضع تنامٍ في توليد مشاريع جزئية على مقاس العصبيات، وتضطر القيادات السياسية إلى تطييف

(1) - هرميه، ص380.

(2) - لمزيد من الشرح، أنظر: علي خليفة، "المواطنية ومسارات الدولة: دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد40، (1/ 2014)، ص9.

(3) - الأنصاري، 53-54.

المجالس والمؤسسات المنتخبة، ومراعاة الاعتبارات الطائفية في تحديد مشاريع التنمية، بل ترسم عملية التوزيع السلطوي للقيم انطلاقا من حسابات التوازن الطائفي العصبوي الذي يتعارض مع مبدأ توزيع السلطة في النظم السياسية الديمقراطية.

لا يتأسس المجتمع في دول المشرق العربي على قواعد اللعبة الديمقراطية المفضية إلى التنافس السلمى على اكتساب السلطة، وإنما يقوم على فكرة التداخل المُشوه بين الميدانين السياسى والاجتماعي، ومنه تتحول القبائل والعشائر والطوائف إلى قوى سياسية عصبوية، وينفلت الصراع السياسى من كل الضوابط الوطنية، فاتحا المجال أمام خطر الانزلاق إلى التعبير عن نفسه في شكل نزاعات أهلية مسلحة[1].

ج ـ حقوق الإنسان: هي مجموعة حقوق وواجبات أساسية، منبثقة في الأصل عن فلسفة الأنوار، ومنسوبة إلى المجموعة الإنسانية من دون أي تمييز في الجنس أو العرق أو الدين أو المكانة أو المعتقد، وتتميز هذه الحقوق بأفق واسع من حقوق المواطنية والحقوق السياسية.

ويسير الأمن والسلام في المجتمع بشكل متداخل مع توفر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعتبر ممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان عملية بحد ذاتها تحوي آليات لتسوية الصراعات الطائفية بشكل سلمي من جهة، وخلق البيئة الوقائية للصراعات من جهة أخرى، وأدوات فعالة للإنذار المبكر قبل تفشي أساليب العنف والقمع. فهي تُوجد المؤسسات اللازمة لمحاربة الفساد، وتعزيز قيم المراقبة والمساءلة والمشاركة في عملية صنع القرار، والتمثيل السياسي لجميع الأطراف، وحق تقرير المصير، والتداول السلمي للسلطة، والإصلاح السياسي، وغيرها من المكونات والوسائل التي تكفل المنع الوقائي للصراعات داخل مجتمعات المشرق العربي[2].

إن تحليل العلاقة الاضطرابية الناجمة عن التعددية الطائفية في مجتمعات

---

(1) - الأنصاري، ص54-55.

(2) - سامي إبراهيم الخزندار، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد32، (خريف 2011)، ص33.

المشرق العربي، تدفعنا إلى الإسهاب قليلا في أسباب عدم الاندماج أو التكامل الوطني بين الجماعات العربية، ومن الممكن حصرها فيما يلي:

-التباعد القيمي والثقافي بين الأقليات والنظام السياسي: لذلك نلاحظ أن معظم الجماعات اللبنانية لا تقر بالشرعية السياسية للنظام، وقد عبر منذ زمن طويل الرئيس الأسبق أمين الجميل عن هذه الحالة، حينما أشار في أكتوبر 1983 إلى أنه لا يتحكم في أكثر من عشرة كيلومترات مربعة من الأراضي اللبنانية، ورغم انتهاء مرحلة الحرب الأهلية، فإن حالة التباعد القيمي والثقافي مازالت قائمة وتعكس ذهنية الميليشيات التي تسيطر على الدولة ونظامها السياسي[1].

-البعد السياسي: لا تتعامل الأنظمة العربية ذات التوجه الفردي-الانعزالي- مع المواطن بلغة الحقوق، وإنما لديه امتيازات بدل الحقوق، والوطنية في الدولة التسلطية ذات الاقتصاد الريعي هي وطنية الحفاظ على الامتيازات، والمجتمع الذي يملك بعض الحصانة في العلاقة مع الدولة ليس مجتمعا مدنيا؛ لأن حصانته تقوم على الامتيازات لا الحقوق، وعلى الانتماءات الطائفية والعشائرية ما قبل القومية، ولأن العلاقة بين المجتمع والدولة تأسست على رابطة أهلية[2].

-البعد السوسيو اقتصادي: تعاني بعض الجماعات العربية من انعدام العدالة التوزيعية للمنافع والثروات والخدمات والقيم؛ ففي البحرين مثلا، يعيش الشيعة تحت وطأة تدني فرص المساواة في الحقوق والامتيازات، فهم يسكنون قرى ومُدنًا خاصة بهم، وعادة ما تتسم بالفقر وانخفاض مستوى الخدمات العامة[3].

ثانيا: بناء الدولة ومعضلة التطييف السياسي

تأثرت عملية بناء الدولة الوطنية عند العرب بشكل بالغ في المقام الأول

---

(1) - دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، (عمان- الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص73.

(2) - عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية، مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي**، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص292.

(3) - العزاوي، ص75.

بالسياسات الاستعمارية، التي إلى جانب تحالفها مع القوى التقليدية ضد المدنية طورت أيضا تحالفا مع الأقليات ضد الأكثرية. وزاد وهن الدولة نتيجة لتفشي السياسات التسلطية التي عقّدت مسألة إقامة التوازن المطلوب في العلاقة بين الأكثرية والأقلية داخل المجتمع؛ مما سمح بتحديث الانشقاقات الطائفية والإثنية والإقليمية.

1ـ المُدخلات الخارجية للتطييف: الإرث الاستعماري

معظم الدول التي قامت في المشرق العربي عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية ثم بعد الانسحاب الفرنسي- البريطاني، نشأت على قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو قبلية أو عشائرية، ومن كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الاجتماعية والسياسية إلى نطاق جغرافي يفيض عن حدودها البشرية، أي على نحو تتجاوز فيه الجغرافيا السياسية حيز الجغرافيا البشرية. وفي حين جزأت فيه هذه العملية الاستعمارية أوطانا تاريخية كانت قائمة مثل سوريا، أو ألغت أخرى مثل فلسطين؛ وسَّعت من حجم القبيلة أو التجمع القبلي إلى حيث صار دويلة، وإثر ذلك، جاءت ظاهرة الدويلات كعملية تعكس تسوية بين بنية الدولة-الأمة وبنية القبيلة [1].

يشير برهان غليون إلى أنه في النظام العثماني والإسلامي عموما، كان المفهوم الذي تدخل ضمنه مسألة الجماعات غير الإسلامية هو مفهوم أهل الذمة أو فيما بعد الملل. ولم تكن الملل في العصر العثماني تشكل محور عصبيات مناقضة للدولة القائمة، أو مناهضة في تحقيقها للنظام الداخلي لصيرورة إعادة إنتاج الولاء للسلطة العثمانية، بل إن العكس هو الصحيح، إذ إن شرعية هذه السلطة وقوة الولاء الذي كانت تتمتع به من قبل رعاياها على اختلاف مذاهبهم، كان يقوم بشكل أساسي على احترام هذا النظام الملي الذي يعطي لكل طائفة نوعا من الاستقلالية والحرية في إدارة شؤونها...، فهنا لم تكن العصبية الجزئية مناهضة للعصبية المجتمعية العامة،

(1) - الأنصاري، ص56-57.

وإنما مستمدة من روح التعايش الإمبراطوري...، أو تعدد الانتماءات داخل إطار الواحد، اللذين تقوم عليهما الدولة ذاتها[1].

إن التوظيف الإثني والديني من الأسس التي قام عليها الاستعمار الفرنسي-البريطاني، وقد أكد في هذا الصدد قادة فرنسيون أن سياسة فرنسا كانت تتمثل في تدعيم تجمعات الشرق الإنسانية التي أظهرت صداقتها لنا، وإضعاف التجمعات التي كانت مناوئة لنا[2]. وعزا فكتور سحاب اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية في المنطقة العربية -خاصة المسيحية- إلى سلوكات الدول الكبرى التي انتهجت سياسة إشعال فتيل التقاتل الطائفي في لبنان خلال القرن التاسع عشر، ليتسنى لها التدخل والمطالبة بالامتيازات[3]. وتَسبب ضعف الدولة العثمانية وتدخل القوى الأجنبية لمنح الأقليات امتيازات اقتصادية وسياسية في إفراز وضع طائفي معقد، وفكرٍ بات يدعو إلى الحماية الأجنبية. وعوض أن يقود مسار التدخل إلى حل مشاكل الطوائف، أدى في رأي البعض إلى إضعاف مسيحيي الشرق وتقليص وجودهم وتهديد مصيرهم[4].

ومن الأمثلة البارزة التي تتضمن دلائل ثابتة عن تورط الاستعمار في تجذير السلوكات العصبية، ما نستكشفه عند دراسة الحالة اللبنانية، حيث حلم الموارنة بلبنان الكبير طالما ضُمنت امتيازاتهم فيه، ولكن عندما هُددت تلك الامتيازات سنة 1975 مع اندلاع الحرب الأهلية، طرحت بعض نخبهم الطائفية فكرة تقسيم لبنان من جديد بحسب حدود طائفية، وعندئذ لم يعد لبنان المعاصر مقدسا كما كان في تصورات الذين حلموا بلبنان الكبير، في حين أن اللبنانيين الجدد الذين حصلوا

(1) - برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، (بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990)، ص20.

(2) - عبد العزيز جراد، **العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988)، ص31.

(3) - الطاهر المناعي، **الخطاب العربي المعاصر من خلال أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية 1975-1990**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص358.

(4) - المناعي، ص366.

على هذه الهوية بقرار فرنسي، غالبا ما طالبوا بالوحدة مع سوريا وحتى بالوحدة مع سوريا/مصر[1].

إن الأمر يزداد وضوحا بالعودة إلى مخططات التجزئة القديمة التي انتهجتها السياسة الاستعمارية البريطانية تجاه العراق، فقد وضعت نصب عينيها إمكانية تقسيم البلد سياسيا واجتماعيا، وتحويله إلى أجزاء متناثرة وفق المشاريع التي أعدت يوم وطئت أقدام الجنود البريطانيين شبه جزيرة الفاو عام 1914[2]. وإثر ذلك، انزلق العراق نحو خيار التفتيت إلى دويلات صغيرة تحكمها الآليات الطائفية، عن طريق التنظيم المنفصل للجماعات، وتشجيع الطائفية والعنصرية وضرب المجموعات الإثنية بعضها بالبعض. وبعد استكمال مشروع الاحتلال، دشنت بريطانيا خطوة سياسية خطيرة في تاريخ العراق، تجسدت في مواصلة المنهج التفتيتي باستعمال الورقة الكردية، بإيجاد وضع خاص للأكراد يتيح لهم التطلع إلى إقامة إقليم حكم ذاتي.

2ـ المنشأ الداخلي للتطييف: إفرازات النظام التسلطي

إن الحديث عن الدولة القطرية العربية يُفصح عن طريقة تشكلها بغض النظر عن صيرورة تشكلها في سياق توسع النظام الدولي الذي يقوم على الدولة-الأمة. واللافت أن شكل وبناء هذه الدولة كان محاكاة، لكن ساخرة، لنموذج الدولة-الأمة الأوربي المنبثق عن نظام وستفاليا. وإذ أخذت منذ تشكلها حتى نهاية الحقبة الناصرية صورة "الدولة ما بعد الاستعمارية"، التي تعكس حقيقة دولية أكثر منها حقيقة قومية، فإنها آلت فعليا إلى ما يمكننا تسميته بالدولة القطرية المقومنة، سواء اعتبرت كيانها نهائيا أم مرحليا، ومنطق الدولة لا يمكن أن يكون إلا قوميا في نظام

(1) - شكل لبنان بين عامي 1842 و1852 وحدتان إداريتان، واحدة درزية في الجنوب والأخرى مارونية في الشمال، وانتهى هذا التقسيم بحرب طائفية وبتدخل غربي، الذي منحه استقلالا إداريا كسنجق في عام 1861، وقد ألغي هذا الترتيب في العام 1915 باحتلال عثماني مباشر، وبعد هزيمة الجيش الفيصلي في عام 1920، قرر الفرنسيون إضافة أراض سورية أخرى إلى لبنان المعروف حاليا. انظر: بشارة، ص312.

(2) - ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت**، سلسلة آفاق، العدد5، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1993)، ص5-6.

دولي وحدته الأساسية هي الدولة-الأمة ذات السيادة، ويفرض بالتالي على جميع الدول أن تتقومن، سواء كان تقومنها أصيلا أم مصطنعا. وتنتج الدولة القطرية بذلك إيديولوجيتها القطرية المقومنة التي تستبطن الاندماج اللغوي والثقافي والاجتماعي للعناصر التعددية في المجتمع، وصياغة مواطنة جديدة وولاء مستحدث على أنقاض الولاءات والهويات المتعددة. ومع ذلك، يزعم علي الدين هلال أن تلك الدولة لم تستطع أن تعوض البنيات التي كسرتها بهياكل حديثة، يشعر فيها الأفراد بانتمائهم إلى مجتمع حديث نطلق علية توصيف الدولة القومية[1].

وغني عن البيان أن نمط الحداثة المسيطر في الدول العربية بعد الاستعمارية كان اندماجيا، وقد أكد المفكرون القوميون الأوائل حقوق الفرد في العلاقة مع الدولة، ولم يولوا الانتماءات الأخرى أهمية خاصة من الناحية النظرية، واستمر عدم إيلاء الجماعة غير القومية أية أهمية من قبل الحركة القومية العربية، حتى بعد أن تبين انعدام حقوق الفرد كمواطن. ويبدو أن التشديد على الاندماج كان بمثابة رد فعل قومي على السياسة غير الاندماجية بل التفتيتية التي انتهجها الاستعماران البريطاني-الفرنسي[2].

ومن الجدير أن ننوه مرة أخرى في هذا السياق، أن الاستعمار قد أقام تحالفات مع قيادات تقليدية أقلياتية ضد الأكثرية، وراح يعتمد على أبناء الأقليات بشكل خاص في بناء أجهزة الأمن المحلية. ورغم مساعي ومحاولات تجاوز الواقع الذي أقرته السلطات الاستعمارية في الفترة التي شهدت سيطرة الخطاب السياسي الوحدوي، إلا أن انهيار ذلك الخطاب فيما بعد قد أثبت أن الدولة التسلطية بدورها تعتمد استراتيجية مشابهة في تلك البلدان، بحيث تعتمد أساسا على ولاء

(1) - محمد جمال باروت، **الدولة والنهضة والحداثة**، ط2، (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2004)، ص67.

(2) - في كتابه "الفكر العربي في العصر الليبرالي" يشرح ألبرت حوراني النزعة الاندماجية العربية إلى دمج الأقليات، من خلال الرغبة القائمة منذ عهد الاستعمار في انتزاع أهم سلاح له يعتمد عليه بقصد تبرير التدخل المتمثل في حماية الأقليات. انظر: بشارة، ص315.

الضباط وقيادات الأحزاب من أبناء الأقليات[1]. ولا شك أن هذا الواقع المُشكّل قد ساهم بدرجة عالية في تعقيد عملية ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية.

والواقع، أنه في فترة النهوض السياسي القومي بعد الحرب العالمية الثانية والطموح إلى بناء سلطة شعبية ووطنية، كان الميل شديدا لدى مختلف الأقليات نحو الانصهار، وحدث الأمر ذاته في فترة النهوض الوطني ضد الاستعمار، إذ كان هذا الصراع يخلق نوعا من الإجماع القومي يدعم الانتماء إلى جماعة واحدة ضد الانتماءات الجزئية المتعددة. وهكذا، كان الأمل الجماعي الطاغي بعد الاستقلال السياسي هو بناء الدولة الوطنية بالتركيز على تنمية وتعميق الوعي المشترك بالذاتية الوطنية، بواسطة القضاء على النظرات الضيقة والولاءات التحتية للمجتمع التقليدي، وتوحيد الجماعات المتمايزة ثقافيا واجتماعيا في إطار وطني واحد، وتشييد هوية جامعة مرضية يتحدد على ضوئها طبيعة الانتماء بتكوين المجتمع السياسي الوطني، وتكون فيه قيم المواطنة قائمة على المشاركة السياسية[2].

ولم تعد الانتماءات الفرعية إلى السطح بشكل عنيف إلا مع وصول هذا المشروع إلى الإخفاق، وعاد كل إلى قواعده التقليدية قليل الإيمان بالمستقبل وغير واثق به، وقد عمّق إخفاق المشروع الوطني الاستقلالي هذا الشعور؛ ففقدت الأقلية أي مثال أعلى جديد، ولم تجد مناصا من العودة إلى التشبث بالقيم الجزئية المترسبة من الماضي، والتي بإمكانها أن تضمن نوعا من المناعة ضد تهديدات الاضمحلال والتهميش، وشيئا من السلطة ضد كيان الدولة التي لم تعبر عن مطالبها وانشغالاتها[3].

ويتضح أن بروز ظاهرة التسلط في بناءات الدول العربية كان عاملا مركزيا في زعزعة إمكانية تأسيس مجتمع وطني متماسك، وجعل من احتمالات نشوب الصراعات وحروب الأقليات جد واردة، وما لبثت بعدئذ أن برزت للعيان أزمة

(1) - بشارة، ص316.

(2) - العزاوي، ص69.

(3) - برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص76-77.

بناء الدولة القطرية المدنية بأجهزتها الحديثة[1]. وبالاعتماد على شواهد تاريخية، يمكن أن نلحظ أنه من بين أهم مرتكزات مرحلة الحداثة التي عرفتها -خصوصا المجتمعات الغربية- هو إقامة الدولة المدنية الحديثة بنظمها ومؤسساتها وعقلانيتها البيروقراطية، وشرعيتها المجتمعية، في مقابل الدولة الاستبدادية الفردية، والواقع أن هذه الظاهرة تتلخص فلسفيا في منطلق أساسي هو مفهوم الذاتية، الذي اعتبره هيغل مفتاح فهم العصور الحديثة من خلال تكريس حرية الإنسان في تجسيد إرادته المطلقة في بناء وعيه واختيار مؤسساته وإدارة حرياته الشخصية.

وبالتالي، أصبحت الدولة مجرد أداة في يد نخب محدودة الأفق، وتعتمد في شرعيتها على الهويات الفرعية والولاءات التقليدية التي تنتمي إليها، مما دفع حتما إلى استبدال الولاء للدولة بولاء للجماعة الفرعية (العشيرة، القبيلة، الطائفة، الأقلية). وعندئذ تتفاقم أزمة الهوية حينما يعجز النظام السياسي ذو النزعة العصبوية عن أداء وظائفه، ويصبح غير قادر على إنماء الحس المشترك المتبادل بالهوية الجامعة وتعميق الوعي الوطني والثقافة السياسية المشتركة، وإبراز الأطر الرضائية ومكونات الشخصية القومية. وتفرز هذه الوضعية تراجعا ملحوظا في شرعية النظام السياسي-التسلطي-، ويغدو المشهد مفزعا عندما تباشر الهويات الفرعية المضطهدة بتهديد البنيان الاجتماعي، عبر إثارة الاضطرابات وممارسة العنف ضد النظام، وهو ما يُفضي إلى اندلاع حرب أهلية تقود البلاد إلى التمزق والتجزؤ[2].

إن شرعية الدولة القطرية وسيادتها موضع تآكل مستمر، يرمي بها إلى ما دون الدولة، فقد اهتزت وتلاشت مصادر شرعيتها التقليدية والشعبوية والكارزمية والإنجازية، ولم تستطع لاسيما في المجتمعات المركبة أن تجد حلا مرضيا لمشكلة الهوية وإيجاد الأطر السياسية الاندماجية[3]. وعليه، انصرفت معظم النظم العربية

(1) - Fatma Zohra Filali, Les Conflits Ethno-Culturels De L'ère Post-Guerre Froide, Abdelaziz Djerad (Ed), **Une Décennie De Relations Internationales 1990-2000**, (Alger: Ecole Nationale D'administration, 2001), P61.

(2) - العزاوي، ص70.

(3) - باروت، ص 69.

إلى تثبيت دعائم حكمها على أساس الأبعاد الإثنية او الطائفية، وحصرت المشاركة السياسية في إطار الحسابات الشخصية والعلاقات الفرعية، وعجزت بنية الدولة التسلطية عن معالجة المشكلات التي ولدتها عملية التعبئة الاجتماعية، ولم تكترث فعليا بضرورة تنمية شعور وطني موحد بين الجماعات والمناطق المختلفة، وآلت أجهزة الدولة فيها إلى نخبة تحتكر السلطة والثروة، واتجه عمل الوحدات القرارية إلى صالح دوائر ضيقة ومنغلقة لتجسد حقيقة مفهوم العلبة السوداء، ولا جدال في أن مؤسسات الدولة في معظم البلدان العربية قد سقطت تحت سيطرة منطق القبيلة أو العشيرة أو المذهب أو الطائفة أو العرق؛ ومنه ستتظافر هذه العوامل لتجعل من التعددية الثقافية الطبيعية خطرا يُنذر بانقسامات دموية، وهو ما يفسر لجوء الأنظمة التسلطية إلى الأساليب القمعية ضد الأقليات، واستبعادها لمنهج التوافق والحلول الوسطى، ومن جهتها لا تتوانى الأقليات عن استخدام العنف والتمرد ومنهج التصادم في مواجهة الخيارات غير الديمقراطية للأنظمة السياسية العربية.

وفي هذا السياق، يُقر عزمي بشارة بتعذر الترسيخ الديمقراطي في البلدان العربية دون إجراء مصالحة بين الدولة والأغلبية في المجتمع، مع العلم أن الأغلبية المقصودة هنا ليست الأغلبية الطائفية أو الجهوية أو الإثنية؛ وإنما أغلبية المواطنين المعبر عنها بحق الاقتراع العام والرأي العام وغير ذلك. ويضيف بشارة بأن المأساة تكمن في الحكم الديكتاتوري المُعتمِد بكثافة على انتماءات جهوية أو طائفية ولو بخطاب قومي، مما يُشوه مفاهيم الأكثرية والأقلية في المجتمع، لتتحول إلى مفاهيم الأكثرية والأقلية الطائفية، أي إلى مفاهيم تُحدث وظيفة البنى التقليدية، التي يعمل بها النظام السياسي عند حساب الولاءات والتعيينات والامتيازات، بينما ينتظم المواطنون الأفراد في الدولة الديمقراطية في أحزاب واتحادات ونقابات ولجان ومجموعات ضغط وغيرها، أما المنظمات ذات الطابع الإثني الطائفي التي تسعى إلى تحقيق مطالب ومصالح فرعية، فإنها ستظل قائمة ولكن هامشية، ويمكن التسامح معها في حالة الأقليات؛ وتبعا لذلك، فإن الدول التي يتراكم فيها الشعور بالحرمان السياسي للأغلبية الطائفية، تتواجه فيها النزعة نحو الدمقرطة بنزعة إلى حكم الأغلبية الطائفية أو الإثنية، والحقيقة أن الأغلبية لن تحكم في مثل هذه الحالة، بل ستحكم

نخبها فقط مستترة وراء خطاب بلاغي يتملق المشاعر الطائفية للمحكومين[1].

ثالثا: هاجس التفكك في مواجهة خيار المجتمعات التعددية

تظافرت تشكيلة من العوامل التي سرّعت بطرح مسألة التفكك والتجزؤ على جدول انشغالات المجتمع العربي، ويأتي في مقدمتها تراكمات الاستثمار السياسي للطائفية. ويأمل البعض في تشجيع خيار المجتمعات التعددية المفضي إلى الاعتراف بالهويات الثقافية الموجودة في داخل المجتمع الواحد، ورفض عمليات تدمير التنوع الثقافي.

1- ثمن الاستثمار السياسي للطائفية: سيناريو التفكك

احتاجت دول المشرق العربي إلى إجراء تسويات قبلية وطائفية عديدة حتى تستقر على كيان سياسي متوافق عليه من قبل مجموع العصبيات، مثلما صُمّم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذه التركيبة، وليُعبر عن مستوى التوازن القبلي والطائفي، فنشأ ذلك النظام واستقر مُجسدا مصالح المشايخ والزعماء والإكليروس الطائفي، ومجندا جمهور عصبيته للدفاع المقدس عن تلك المصالح، وأن استمرار اشتغال الدولة بنفس الآليات في التكوين والممارسة، يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي وتجديد شروط النزاع الأهلي. ومن المُسلم به أن الدولة العصبوية مُعرضة للانهيار والانشقاق غداة كل امتحان أهلي دموي، فالدولة المتطيفة سياسيا ليست دولة الأمة حتى ولو كانت سلطتها وقوانينها سارية على مجموع الإقليم الوطني، وهي التي يدعوها المتخصصون في اللغة النظرية للفكر السياسي الحديث بـ"ما قبل الدولة"[2].

وتثبت أساليب تعامل الأنظمة العربية مع قضية الأقليات مزيدا من تدعيم مشهد التفكك في بناءات المجتمع العربي؛ فهي بغية ضمان استمرارها في الحكم تلجأ إلى وسائل الإبعاد والتهميش للأقليات، ومنعها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية. ولبلوغ نفس الغاية، اتبعت أساليب تسلطية متنوعة تتباين بين

(1) - بشارة، ص316.

(2) - الأنصاري، ص57-58.

الشدة واللّين، ولكنها في العموم أساليب قسرية، مثل: الاستيعاب والدمج الإكراهي عن طريق استخدام العنف المادي للقضاء على حركات التمرد، والقيام بملاحقة واغتيال الشخصيات القيادية المعارضة، وتهجير أبناء الأقليات وتوطينهم في مناطق أخرى منعا للتركيز السكاني. والأسوأ أنها تعمل على خلق الصراع والتناحر بين أبناء الأقليات بهدف شق الصفوف وتفتيت الجبهة الداخلية لحركة الأقليات، وإضعاف قدرتها على مجابهة النظام بواسطة تقريب بعض الشخصيات والأحزاب المؤيدة للنظام، وخصّها بالامتيازات، والظهور بها كممثل شرعي ووحيد للأقلية، مقابل ضرب وقمع العناصر الأخرى المناوئة للنظام[1].

وعلى صعيد آخر، كانت القوى الخارجية تتهيأ لاستغلال أعمال العنف، بل إن لها في غالب الأحيان يدا في تحريكها؛ فهي كثيرا ما وظفت مشاكل الأقليات في تفجير صراعات جانبية تُضعف استجابة المجتمع للتحديات التي تفرزها التناقضات القومية والطبقية. ويعتقد بعض القوميين أن الاضطرابات الطائفية في الوطن العربي ليست مقطوعة الصلة بدوائر صهيونية واستعمارية غايتها التحريض على الفتن والانقسامات الطائفية، إلى حد لم تعد فيه المعضلة الطائفية في الداخل مجرد ظاهرة دينية، وإنما تحولت إلى مشكلة اجتماعية وقومية، وفي الخارج ارتقى طموح التحالف الامبريالي-الصهيوني، من مسعى استغلال قضية الأقليات في زعزعة النسيج المجتمعي العربي، إلى محاولة توظيف المعضلة، إلى استراتيجية تفتيت وتجزئة المجتمعات العربية[2].

كما تتضمن البيئة الدولية عمليات سياسية واقتصادية يمكنها أن تكشف عن هشاشة القاعدة المجتمعية الثقافية لبعض المجتمعات؛ فالعولمة مثلا بمقدورها إثارة الخصوصيات والولاءات الضيقة في المجتمعات غير مكتملة الهوية. وتُفيد نظرية الفيلسوف الألماني يورغان هابرماس بأن المجتمعات الأوربية عرفت منذ العصر

---

(1) - العزاوي، ص76.

(2) - عبارة الأقليات عند الجابري لن يكون لها معنى إلا إذا نشأت دولة عربية واحدة عن مجموع الوطن العربي، ويضع ظاهرة (لا مشكلة) الأقليات في إطار التعددية الإثنية والدينية واللغوية، ويربطها بقضية الديمقراطية لا بقضية عروبة/إسلام. انظر: المناعي، ص349-350-353.

الوسيط مسارات اندماج وظيفي عن طريق آلية السوق، ومسارات اندماج اجتماعية مُؤسسة على الهويات الجماعية المشتركة، وقد مكنّت الدولة القومية من التأليف بين هذين الصنفين من المسارات. ويقول هابرماس إن كل مجموعة سياسية تسير وفق زمن ثلاثي: تنفتح للتغيير، وتنتظم في مواجهة التحول، قبل أن تنغلق على نفسها في النهاية للتعبير عن خصوصيتها ولأجل التمسك بها[1].

وكان الكاتب الأمريكي ألفين توفلر قد نبّه في كتابه "السلطة الجديدة" إلى أن ديناميكية العولمة بقدر ما تُقرب أرجاء المعمورة بعضها من بعض، وتفسح المجال أمام هوية كونية غير مسبوقة، فإنها ستهدد في الآن نفسه وحدة الكيانات الوطنية، أي نموذج الدولة الأمة. وقد استند توفلر في أطروحته على تأثير وانعكاسات التحولات التقنية الاقتصادية على البنية السياسية للدول، مبينا أن هذه التحولات التي تتحدد في سياق ما سمّاه بـ"الموجة الثالثة (الثورة الصناعية الثانية القائمة على المعلومة)، قوّضت الطبيعة المكثفة التجميعية للإنتاج الصناعي، وبالتالي ولّدت اتجاها إلى الانكفاء على الخصوصيات الضيقة، لما تفرزه التقنيات الجديدة من أسباب تميّز واستقلالية بفضل أدوات ووحدات الإنتاج المحدودة، التي تكفل الاندماج التام في حركة العولمة من موقع التفرد والتميّز[2].

وانطلاقا مما سبق، نجد أن مناطق عديدة من العالم لا تخلو من شبح التفكك والتجزؤ، ومن بينها الدول العربية، حيث كانت مصر في السبعينيات مسرحا لمحاولات إثارة الفتنة الطائفية بتشجيع الجماعات الإسلاموية على التطرف والتعصب، ومن الجانب المسيحي كان بعض الأقباط المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا يُصدرون مجلاّت تخصصت في تأليب الرأي العام القبطي على مواطنيهم المسلمين، وقد وقعت أحداث مؤسفة في عدة مدن مصرية، دون أن نغفل عما كان يجري في لبنان والسودان من حروب أهلية. وتُبيّن لنا الإشارات المنبعثة اليوم من العراق وسوريا ولبنان والبحرين واليمن عن بؤر التوتر الخطيرة التي

(1) - السيد ولد أباه، **اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة**، (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص47.

(2) - ولد أباه، ص58.

توشك أن تعصف بالسلم الهش الذي تعرفه تلك البلدان، نتيجة تعاظم تهديدات الصراعات القابلة للاشتعال بين الجماعات المتطيفة، وزيادة خطوط التصدع والانشقاق التي تمس وحدة الكيانات الوطنية، لا سيما في البلدان التي لم تنجح في توطيد استراتيجيات الاندماج بين مكوناتها الإثنية والدينية.

إن ما نشهده بوضوح في الحالات السابقة والمتفاقمة حاليا في المشرق العربي، هو ربما بداية اندثار المشروع الجماعي الذي يشد لحمة السكان على تناقضاتهم واختلافاتهم في الثقافة والعرق، فيتحول المعترك السياسي إلى ساحة وغى تحكمها هواجس الهوية بمعناها الضيق والإقصائي. وهكذا، تنعدم الرغبة في العيش المشترك، ويظهر ميل محموم إلى ملاءمة الانتماء السياسي مع الانتساب الفرعي الضيق، كما يبدو جليا من احتمالات تفكك الدولة الوطنية في العراق وسوريا التي فقدت شرعيتها جرّاء عجزها عن تحقيق غاياتها التنموية وطموحها التأليفي الاندماجي[1].

علاوة على ما سبق، إن سيناريو التفكك ليس مستبعدا بسبب تعاظم حدة التدخلات الأجنبية، ومن الممكن أن تتحقق أركان التجزؤ في المرحلة القادمة، خاصة مع مشاريع إعادة صياغة الخريطة السياسية العربية التي تقف وراءها الأهداف الغربية والصهيونية، الرامية إلى تكريس الانقسامات وإلهاب العصبيات الطائفية القائمة في واقعنا العربي؛ فالعراق بعد الحرب الأمريكية عليه مُهدد بالانقسام إلى ثلاث دويلات استنادا إلى اعتبارات طائفية وعرقية، والمصير نفسه ينتظر لبنان في حالة اشتعال النزاع مجددا بين طوائفه المُسّيسة، وملامح الانقسام أيضا بادية بجلاء إثر بعث النزاعات الطائفية في الأزمات الراهنة التي تعرفها دول مثل سوريا واليمن.

2ـ خيار المجتمعات التعددية:

تركز نظرية المجتمعات التعددية على مسألة توحيد المجتمعات، وهي مرتبطة تاريخيا بالتقليد القادم من دوركايم ورادليف براون في الأنثربولوجيا الاجتماعية، بمعنى الوظيفية-البنائية. وقد ظهر هذا الاتجاه كاستجابة لحاجة عدد من الباحثين في

(1) - ولد أباه، ص62.

تطوير أدوات وأساليب نظرية ومنهجية تناسب دراسة الصور المختلفة للترابطات الاجتماعية، والتفاعل بين السمات والجماعات والنظم داخل النسق الاجتماعي الكبير الذي يكتنف الأنساق الفرعية. وتمثل الثقافة جانبا من العناصر الاجتماعية؛ فتشمل اللغة والعادات والتقاليد والعقائد الدينية والقيم الثقافية، وكل هذه العناصر تمثل مؤسسات اجتماعية لها وظيفتها، ولا يمكن الاستغناء عنها؛ لأهميتها في مجرى الحياة الاجتماعية، ولكونها تشكل العناصر البنيوية في المجتمع. ومن ملامح الوظيفية-البنائية النظرية أنها تنظر إلى المجتمع كنسق اجتماعي، أي وحدات اجتماعية مختلفة نسبيا، تساهم في وظائف مختلفة لدفع المجتمع وتقدمه. وحسب دوركايم، فإن الانسجام من ملامح الرؤية الوظيفية، بل إنه ينظر إلى المجتمع على أساس أنه مستقر وليس هناك ما يعكر صفوه من صراعات ونزاعات بما أن أجزاءه تتكامل في القصد والهدف[1].

ويتجه أنصار التعددية القريبون من التيار الليبرالي بأنظارهم صوب العالم الأنجلوساكسوني، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك تبلور أول دفاع عن التعددية في شكل الفيدرالية (1787)، التي جسدت في الواقع عرضا متماسكا عن مواصفات تعددية الفئات؛ لأنه كما يرى ماديسون، عند توسيع دائرة الجمهورية ستتضمن تنوعا أكبر من الأحزاب والمصالح، وستتلاشى أسباب الخوف من أن تملك أكثرية معينة دافعا مشتركا لانتهاك حقوق المواطنين الآخرين، وبعبارة مماثلة، كلما امتد المجتمع وتنوع يُصبح قادرا على حكم نفسه بنفسه. واكتشف توكفيل أثناء سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية هذا الدفاع عن التعددية، وجعل منه محرك آرائه عن الديمقراطية، وحسب اعتقاده، الأمريكيون عرفوا كيف يتجنبون وفي وقت واحد الطغيان والثورة بفضل التعددية، التي تتجلى عبر الميزة غير المحدودة تقريبا للحياة الجمعية التي يُقرر فيها المواطنون الراغبون في مصلحة معينة أن يجتمعوا للعمل معا. وأشار توكفيل كذلك إلى أي مدى تسمح التعددية بتفادي المبالغات في الفردانية والسلطة المطلقة. وقد اهتم علم السياسة الأمريكي بهذه الظاهرة، من ديفيد ترومان حتى روبرت دال؛ حيث أشار الكثيرون إلى الدور المتميز للجمعيات

(1) - توماس هايلاند إريكسن، **العرقية والقومية: وجهات نظر أنثروبولوجية**، لاهاي عبد الحسين (مترجم)، سلسلة عالم المعرفة، العدد393، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر2012)، ص77.

وجماعات المصالح وجماعات الضغط في ترجمة صناعة القرار الديمقراطي عمليا[1].

ومن جهتها، اختارت كندا سبيل تحمل تنوعها، وتعتبره عاملا أساسيا في تحديد هويتها؛ فقد رفض الكنديون إقامة دولة-أمة تقليدية، وابتكر هذا البلد الذي تأسس تدريجيا نموذجا غير معهود، فأسفر عن الفسيفساء الكندية الشهيرة: ليست هناك لغة واحدة تزيح بالقوة اللغات الأخرى، ولا ثقافة تُفرض بلا روية على جميع الناس، ولا ديانة تستبعد ديانات أخرى، ولا نظام قانوني يفرض هيمنته؛ لهذا، تعتمد كندا بالأساس على التعددية. ورغم وجود بعض الملامح التي تهدد المسار التعددي، كالنزعة الانفصالية لدى بعض أهالي كيبك، إلا أنهم يتصدرون طليعة ما بعد الحداثة، بعدما اختاروا منذ القرن التاسع عشر تقاسم سيادتهم مع جيرانهم، ورفضهم الانطواء في حدود الهوية الضيقة، ويفضلون الساحات السياسية ذات الأبعاد الهندسية القابلة للتغير، وهم متمسكون في غالبهم بمواطنية ليست عرقية أو لغوية بل سياسية وتعددية[2].

ضمن هذا الإطار، يبدو أن خيار المجتمعات التعددية يستند على عدد من الطروحات النظرية والتجارب الممارساتية، وتبعا لذلك، يدعونا هذا الخيار إلى ضرورة التفكير بجدية في حال بعض مجتمعات المشرق العربي المُطالبة باستبدال التعددية الطائفية بتعددية التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، في أجواء من الحرية السليمة والديمقراطية الشاملة. كما أن دعاة التوحيد القومي مطالبون بتجديد فكرهم ومنهجهم بشأن تشخيص التعدديات الإقليمية والقطرية وما دون القطرية[3]، وكيفية التعامل معها، وإيجاد الصيغ العملية للتكيف والتوافق بين نزعة التوحد ونزعات التعدد السلبي. ويحدث هذا الأمر بتحويل الجدلية السابقة من مستواها التضادي والتنازعي إلى مستوى التوافق والتراضي، وبتحويل التعدديات

---

(1) - هرميه، ص145-146.

(2) - بيير بيتجرو، "مستقبل السياسة: الأصول الأوربية والحداثة كشرط عالمي"، حليم طوسون (مترجم)، **الثقافة العالمية**، العدد 106، (مايو-يونيو 2001)، ص52-53.

(3) - الأنصاري، ص20.

الوطنية العربية إلى بنى إيجابية متلائمة ومتجانسة في حيز قومي قادر على الحركة والفعل، مع حتمية تذويب البنى العصبوية وما دون الوطنية في بوتقة مجتمع مدني، يُؤسس بداية إلى ترقية الإطار الوطني الواحد، ثم يسهم في تقارب تلك الوحدات الوطنية المتجانسة عن طريق اتِّباع استراتيجيات جماعية تحقق المنفعة المشتركة التي يتعذر بلوغها في حال اتِّباع الاستراتيجيات الفردية.

ولكن قبل ذلك، تحتاج الدول الراهنة في المشرق العربي التي تعاني من مشاكل عدة في شرعيتها إلى تجاوز عجزها عن تشييد نظام مؤسسي مركب الهوية[1]، مع العلم أن جذور هذا العجز تكمن في آلياتها الشمولية المنتشرة في كل جوانب الدولة، مما يعني ضمنيا إيجاد مكان لكل الهويات، وتحرير الدولة من آلياتها الشمولية، عن طريق اعتراف الدولة باستقلال المجتمع المدني نسبيا عنها، وحق أطرافه في التداول السلمي على السلطة مهما كانت إيديولوجيات هذه الأطراف أو مفاهيمها للهوية، وتسيير المجتمع لنفسه ذاتيا في كثير من الشؤون التي تعتبرها الدولة وظيفة مركزية لها، وعلى رأسها شؤون الإعلام والتربية والثقافة والتعليم، وثيقة الصلة بمسألة الهوية.

ومن هذا المنطلق شرعت أصوات في المشرق العربي تنادي باعتماد النموذج الفيدرالي، وإمكانية تطبيقه كنظام سياسي؛ لأن نجاح النظام الفيدرالي وانتشاره بصورة واسعة في القرنين التاسع عشر والعشرين، أدى إلى المناداة به كأسلوب نموذجي لحل مشكلات الدول ذات القوميات والانتماءات والطوائف المتعددة؛ نظرا لأنه يسمح بتأسيس دولة قوية من جهة، وينطوي على تمتع الولايات أو الدويلات بجانب جوهري من الاستقلال الذاتي من جهة أخرى، إلا أن دراسة الفيدرالية على مر القرون تكشف أن عوامل نجاح النظام الفيدرالي مرهونة بتوفر مجموعة من العوامل المُشجعة، أهمها الرغبة الحقيقية في إقامة النظام الفيدرالي وبانتهاج الديمقراطية كآلية للحكم[2].

---

(1) - باروت، ص44.

(2) - محمد عمر مولود، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي: العراق نموذجا**، (بيروت: المؤسسة الجامعية =

ومن وجهة نظر عزمي بشارة، إن مثل هده الأوضاع التي تعيشها الأقليات في الدول التسلطية تستدعي اعتماد الدمقرطة التدريجية كحل وضمان وحيدين أمام تعرض الأقلية فيما بعد إلى الاضطهاد والملاحقة، بعد أن خُلق الانطباع أنها كانت هي الحاكمة في بعض البلدان، وأنها المسؤولة عن القمع والعنف السائدين في زمن الدولة التسلطية، رغم أن الواقع يُظهر أن الأقلية ليست هي من تتولى الحكم بل نُخبها. وعليه، إذا لم تحصل الدمقرطة التدريجية من أعلى، يرافقها اتفاق بين النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية، فإن أي انفجار من القاعدة سيفضي إلى تصفية حسابات دموية[1].

الخاتمة

من ملاحظة ظاهرة انتشار التطييف السياسي في مجتمعات المنطقة العربية، وبمقارنتها بالاستقرار السياسي الذي تتمع به المجتمعات التعددية في العالم المتقدم، يتضح أن ظاهرة التعددية المجتمعية حالة طبيعية في تاريخ وتطور البشرية، وهي ليست السبب الدائم في إثارة مشكلة النزاعات والحروب الأهلية، وإنما مَردُّ هذه المشكلة إلى التوظيف السياسي للخصوصيات والولاءات الضيقة، والإثارة الإيديولوجية للمشاعر الطائفية، وطبيعة الآليات السياسية المطروحة للتعامل مع التفاعلات التي تفرزها التعددية.

وقد ساهمت قيم التسلط التي تميز النظم العربية عموما في تهديم محاولات تشييد مجتمع وطني وهوية جامعة متماسكة؛ مما فتح المجال أمام إخفاق جديد في كيفية معالجة المُدخلات والمطالب التي ترسلها البيئة الداخلية، واعتمدت النخب الحاكمة على الهويات الفرعية، والعلاقات التقليدية؛ لإشباع رغبة الاستمرار الجامحة في الحكم وتثبيت شرعيتها، بل لجأت أحيانا إلى استخدام الأدوات القسرية ضد الجماعات التي تطالب بتطوير منظومة حقوقها ومَأْسستها؛ وبالتالي، تأثرت سلبيا الحقوق

للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص178-189-200.

(1) - بشارة، ص316.

المواطنية، ولاحت للعيان أزمة حقيقية في بناء الدولة الوطنية التي أصبحت نتيجة لذلك معرضة للتفكك والتجزؤ.

وبهدف تجنب مشهد التفكك المقلق، تحتاج دول المشرق العربي إلى إعادة صياغة عقد اجتماعي، بحيث يكون قائما على تعاقد بين مختلف الجماعات الاجتماعية والسياسية، ومحترما لصفة التمثيلية للاجتماع السياسي المدني، ومعبرا عن توافق عام على قواعد النظام السياسي. ومن العبث الاعتقاد أن يقوم التعاقد بين قوى المجتمع التقليدي؛ لأن مضمون هذا التعاقد لا يبني دولة حديثة، ويؤسس لمجال سياسي مشوّه مليء بالاضطرابات؛ لذا فإن القوى الفعلية للعقد الاجتماعي هم المواطنون.

قائمة المراجع

1- برتران بادي، **الدولة المستورَدة: غربنة النصاب السياسي**، شوقي الدويهي (مترجم)، (بيروت-الجزائر: دار الفارابي-منشورات آنيب، 2006).

2- برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، (بيروت: دار الطليعة، 1979).

3- برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**، (بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1990).

4- بيير بيتجرو، "مستقبل السياسة: الأصول الأوربية والحداثة كشرط عالمي"، حليم طوسون (مترجم)، **الثقافة العالمية**، العدد 106، (مايو-يونيو 2001).

5- توماس هايلاند إريكسن، **العرقية والقومية: وجهات نظر أنثروبولوجية**، لاهاي عبد الحسين (مترجم)، سلسلة عالم المعرفة، العدد393، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر2012).

6- تيموثي دن، "الليبرالية"، جون بيليس وستيف سميث (محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث (مترجم)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004).

7- دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، (عمان- الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).

8- سامي إبراهيم الخزندار، "المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية: إطار نظري"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد32، (خريف 2011).

9- ستيفن ريان، "القومية والنزاع الإثني"، برايان وايت وريتشارد ليتل ومايكل سميث (محررون)، **قضايا في السياسة العالمية**، مركز الخليج والأبحاث (مترجم)، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2001).
10- ستيفن والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد...نظريات عدة"، منير كمال (مترجم)، **الثقافة العالمية**، العدد86، (1998/7).
11- سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة، الجزائر) 2010.
12- السيد ولد أباه، **اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة**، (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001).
13- الطاهر المناعي، **الخطاب العربي المعاصر من خلال أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية 1975-1990**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
14- عبد العزيز جراد، **العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988).
15- عبد المنعم حنفي، **موسوعة الفلسفة والفلاسفة**، ج1، ط2، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص46.
16- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
17- عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية، مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي**، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
18- علي خليفة، "المواطنية ومسارات الدولة: دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد40، (1/ 2014).
19- غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، هيثم اللمع (مترجم)، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005).
20- محمد جابر الأنصاري وآخرون، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
21- محمد جمال باروت، **الدولة والنهضة والحداثة**، ط2، (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2004).
22- محمد شاعة، **مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية لتأثير ظاهرة العولمة على حقل السياسة الخارجية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3،

كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2013).

23- محمد عمر مولود، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي: العراق نموذجا**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).

24- ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت**، سلسلة آفاق، العدد5، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1993).

25- Fatma Zohra Filali, Les Conflits Ethno-Culturels De L'ère Post-Guerre Froide, Abdelaziz Djerad (Ed), **Une Décennie De Relations Internationales 1990-2000**, (Alger: Ecole Nationale D'administration, 2001).

26- Michael W. Doyle , "Liberalism And Foreign Policy", Steve Smith and Amelia Hudfield and Tim Dunne (Eds), **Foreign Policy: Theories, Actors, Cases**, (New York: Oxford University Press , 2008).